

عودة الدولة للتراب وسؤال العدالة المجالية: قراءة تحليلية لمشروع الجيل الجديد لبرامج

التنمية الترابية

ذ. حميد أوققير،

طالب باحث في سلك الدكتوراه، تخصص القانون العام والعلوم السياسية.

جامعة ابن زهر - المغرب.

تقديم:

تكشف المعطيات الإحصائية لسنة 2024، ولا سيما تركيز أزيد من 71 في المائة من الساكنة في خمس جهات¹ وتعمق مظاهر الهشاشة وترييف الفقر بالهوامش الترابية²، عن أزمة هيكلية تتجاوز مجرد التفاوت الجغرافي لتسائل النجاعة المؤسساتية لمسار اللامركزية برمته. إن استمرار وتفاقم هذه الاختلالات المجالية، رغم التراكمات المتقدمة لورش الجهوية، يمثل إعلانا صريحا عن محدودية آليات الضبط الذاتي الترابي وعجز النخب المحلية عن بلورة سياسات فعلية لإعادة التوزيع والإنصاف.

وأمام هذا القصور الهيكلي، لم يعد ترك المجال للتنافس الانتخابي والمقاربات المحلية المستقلة كافيا لوقف هذه الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، مما فرض تدخلا سياديا حتميا عبر مشروع الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمج³، لإعادة هندسة الأولويات وتوجيه بوصلة الاستثمارات العمومية نحو المناطق الأكثر تضررا. غير أن هذا التدخل العلاجي، المتمثل في استعادة الإدارة الترابية المركزية لموقع القيادة في تنزيل البرامج التنموية، يفرز توترا بنيويا بين متطلبات الفعالية والإنجاز من جهة، ومقومات الشرعية الديمقراطية من جهة أخرى، وهو ما يضعنا أمام مفارقة معقدة تقودنا لطرح الإشكالية المركزية التالية:

هل يمكن اعتبار الحضور القوي للإدارة الترابية في قيادة التنمية المجالية عودة قسرية للدولة تعكس نكوصا نحو المركزية وتقويضا لأدوار المنتخبين وللديمقراطية المحلية، أم أن هذا التدخل يمثل في جوهره ضرورة استراتيجية تفرضها حتمية تصحيح اختلالات اللامركزية وتجاوز قصور النخب المحلية في تحقيق العدالة المجالية؟ لتفكيك تعقيدات الإشكالية المطروحة، تقتضي الضرورة المنهجية تحديد الإطار الدلالي والإجرائي للمفاهيم المركزية التي توظف هذه الدراسة، وتحديد مفاهيم: المجال، والعدالة، والعدالة المجالية، باعتبارها المداخل التفسيرية لفهم ديناميات التدخل العمومي.

مفهوم المجال: هذا المفهوم يتجاوز الفهم الجغرافي الكلاسيكي الذي يختزله في كونه مجرد رقعة فيزيائية صلبة أو معطى طبيعيا محايدا. وسنقاربه في هذه الورقة باعتباره بناء اجتماعي⁴ وحقلا سياسيا حيويا تتجسد فيه علاقات القوة، وتتوزع داخله الموارد والسلطة. إن المجال وفق هذا المنظور السوسيولوجي هو نتاج لتدخلات الفاعلين (الدولة، النخب المحلية، المجتمع)، وهو الوعاء الذي تترجم فيه الاختيارات الاقتصادية والسياسية إلى واقع

1- المندوبية السامية للتخطيط، المملكة المغربية، الإحصاء العام للسكان والسكنى: الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان، دجنبر 2024، ص 17.

2- "كيف نتجاوز "مغرب السريتين"؟"، المعهد المغربي لتحليل السياسات، 2026/02/09، شوهدهد 2026/04/21 على الرابط: <https://mipa.institute/?p=12971&lang=ar>

3- الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لعيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2025

4- يمكن الرجوع إلى أهم الدراسات التي تناولت إنتاج المجال:

Lefebvre, H. (1974). *La production de l'espace*. Paris: Éditions Anthropos

مادي، مما يجعله في تعريف إجرائي في الآن ذاته منتجاً ومُنتجاً للتفاوتات السوسيو-اقتصادية¹. مفهوم العدالة: لا يُقصد بالعدالة في هذا السياق بُدها القانوني الشكلي المرتبط بالمساواة أمام القاعدة القانونية، بل تتصرف إجرائياً إلى مفهوم العدالة التوزيعية والإنصاف. إنها تحيل على هندسة مؤسساتية وأخلاقية تهدف إلى التوزيع المنصف للثروة، والفرص، والخدمات الأساسية بين أفراد المجتمع، مع إقرار آليات التمييز الإيجابي لصالح الفئات والمجالات الأكثر هشاشة². فالعدالة هنا هي المؤشر الفعلي لفعالية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والضامن الأساسي للتماسك المجتمعي وتكافؤ الفرص.

مفهوم العدالة المجالية: يمثل هذا المفهوم نقطة التقاطع والتمفصل العضوي بين الجغرافيا السياسية والعدالة الاجتماعية. تُعرّف العدالة المجالية بأنها التوزيع العادل والمنصف للموارد، والبنى التحتية، والخدمات العمومية (كالعليم والصحة)، وفرص الشغل والتنمية على امتداد التراب الوطني. ويمكن تعريفها وتحديدتها إجرائياً حسب هذه الورقة بإنها تنطلق من إقرار علمي بأن اللاعدالة الاجتماعية تتخذ دائماً شكلاً جغرافياً (مغرب السرعتين، المركز مقابل الهامش، النافع مقابل غير النافع)، وبالتالي، فالعدالة المجالية ليست مجرد مطلب تنموي، بل هي سياسة عمومية إرادية تهدف إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية، وكسر العزلة عن المجالات المهمشة، وضمان استفادة كل مواطن من ثمار التنمية الوطنية بغض النظر عن انتمائه الجغرافي.

لمقاربة هذه الإشكالية، تتبنى الورقة فرضتين:

1. تفترض الورقة أن التدخل المتصاعد للإدارة المركزية في هندسة التنمية المجالية لا يمثل نكوصاً عن الديمقراطية الترابية، بل يشكل استجابة مؤسساتية حتمية يفرضها العجز الهيكلي للنخب المحلية عن تفعيل آليات التمييز الإيجابي وإعادة التوزيع التضامني لتصحيح الاختلالات.
2. تفترض الورقة في المقابل أن هذا التحول نحو نموذج الدولة الضابطة، في غياب تعاقب ترابي متكافئ، ينطوي على خطر الانزلاق نحو تأسيس تدبير ترابي موازي يفرغ المجالس المنتخبة من سلطتها التقريرية، إذ يختزل المجال الترابي في أبعاده التقنية والمحاسبية المحضة، مغيباً جوهر الديمقراطية المحلية الذي يشكل الضامن الحقيقي لتملك الساكنة لمشاريع التنمية وضمان استمراريتها.

سنحاول الإجابة على إشكالية الورقة، وتجريب فروضها، من خلال الهندسة المنهجية التالية:

- يحاول المحور الأول دراسة وتحليل أزمة العدالة المجالية بالمغرب، مستنداً إلى تقاطع المؤشرات السوسيو-اقتصادية والديمقراطية كمدخل لتقييم السياسة التنموية على المستوى اللامركزي. ويهدف هذا الجزء إلى تقديم تفسير لتوجه الدولة إلى العودة للتدبير الترابي بناء على محدودية الأداء التديري للفاعل الترابي المنتخب.
- يتولى المحور الثاني دراسة مشروع الجيل الجديد لبرامج التنمية الترابية باعتباره التجسيد العملي لتحليل

1- Pierre Bourdieu, (1993). « Effets de lieu », in *La Misère du monde*. Paris: Seuil, pp. 159- 167

2- يستند هذا الانتقال المفاهيمي من العدالة القانونية الشكلية إلى العدالة التوزيعية، بشكل أساسي، إلى الأطروحة الفلسفية لجون رولز في كتابه المرجعي نظرية العدالة (1971). فقد أسس رولز لمقاربة العدالة كإنصاف (Justice as Fairness)، متجاوزاً المنظور النفعي الكلاسيكي. ويرتكز هذا التصور الإجرائي للإنصاف على ما أسماه رولز بـ مبدأ التفاوت أو مبدأ الفروق (The Difference Principle)، والذي يقر بأن اللامساواة في توزيع الثروة والموارد لا تكون عادلة أو مقبولة أخلاقياً ومؤسساتياً إلا إذا تمت هندستها لتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة للفئات الأقل حظاً والأكثر هشاشة في المجتمع. وعليه، يشكل هذا المبدأ السند الفلسفي والسياسي العميق لتبرير سياسات "التمييز الإيجابي" وإعادة التوزيع التضامني لتصحيح الاختلالات الهيكلية. للمزيد من التوسع حول هذه الأطروحة، انظر: رولز، جون. (2011). نظرية العدالة (ترجمة ليلي الطويل). الهيئة السورية العامة للكتاب.

العودة، ويُعنى هذا المحور بشكل أساسي تحليل ودراسة السياقات السياسية والهندسة المالية والإدارية الموجهة لهذا المشروع، وصولاً إلى التحليل النقدي لارتداداته المحتملة على النسق اللامركزي، ومساءلة تقاطعاته مع المكتسبات الدستورية للديمقراطية المحلية، وعلى رأسها استقلالية القرار الترابي ومبدأ التدبير الحر.

1. أزمة العدالة المجالية ومحدودية الفاعل اللامركزي.

يشكل مفهوم المجال والعدالة المجالية موضوعاً مهماً لتحليل هندسة السياسات العمومية وتفسير الاختلالات التنموية الهيكلية بالمغرب، إذ لم يعد المجال يقتصر في الأدبيات المعاصرة على كونه مجرد وعاء جغرافي أو رقعة فيزيائية صلبة، بل ارتقى ليصبح مفهوماً إرشادياً ومحدداً رئيسياً لفهم ديناميات توزيع الثروة والسلطة¹. وفي هذا السياق، تؤكد المقاربات الحديثة أن الفضاءات الترابية هي في جوهرها حقل اجتماعي بتعبير بيير بورديو، تتوزع داخلها الموارد والقوة بشكل متفاوت²، حيث تتصارع الفئات والفاعلون من أجل تحسين مواقعهم أو الحفاظ عليها، مما يجعل البنيات السوسيواقتصادية مسؤولة بشكل مباشر عن إنتاج وإعادة إنتاج ظواهر الهيمنة والإقصاء المجالي.

إن هذا الفهم للمجال كحقل للصراع يجعل من العدالة المجالية مطلباً حيويًا لا يستقيم من دونه أي حديث عن التنمية الشاملة، باعتبار أن التوزيع العادل للموارد والفوائد يشكل الأساس المتين لضمان استقرار البناء المجتمعي وتأمين الحق الشامل في التنمية بعيداً عن الإقصاء والتهميش. غير أن تنزيل هذا المطلب الديمقراطي والاجتماعي يصطدم في الحالة المغربية بإرث تاريخي ثقيل من التفاوتات البنوية التي تكثرت إبان فترة الحماية، وأسست لثنائية إقصائية قسمت البلاد إلى مجال نافع وآخر يعاني من العزلة، وهي ثنائية تعمقت حداثها خلال فترات التقويم الهيكلي وسنوات الأزمات الاقتصادية، مما أفرز هوة مجالية وثقتها التقارير الدولية بوضوح منذ منتصف التسعينيات³.

وفي محاولة لتجاوز هذه الاختلالات المتركمة وإعادة التوازن للمجال الترابي، راهن الفاعل السياسي والدستوري المغربي على المقاربة اللامركزية وتطوير آليات الجهوية كخيار مؤسسي بديل عن المركزية المفترضة وإشراك النخب المحلية في هندسة التنمية. وقد شكل دستور سنة 2011 محطة فارقة في هذا المسار عبر الارتقاء بنظام الجهوية المتقدمة إلى مصاف الثوابت الهيكلية لتنظيم الدولة، مؤسساً لترسانة من المبادئ التي تهدف إلى تحقيق الإنصاف المجالي، وفي مقدمتها مبدأ التدبير الحر ومبدأ التفريع والتضامن المتبادل بين المجالات الترابية. ولضمان التنزيل المادي والمالي لهذا التوجه التضامني، أقر المشرع الدستوري آليات متقدمة أبرزها صندوق التضامن بين الجهات، والذي يهدف بشكل صريح إلى تجاوز التوزيع غير المتكافئ للموارد والتقليص الفعلي للفوارق

1- Lefebvre, H. *ibid*, p. 35.

2- Bourdieu, *Effets de lieu*. *Ibid*, pp. 159- 160.

3- يتقاطع هذا التشخيص مع الأدبيات الجغرافية والسوسولوجية التي فككت جذور التفاوت الترابي بالمغرب. فالتقسيم الكولونيالي الذي هندسته الإدارة الاستعمارية (وتحديداً مع المقيم العام ليوطي) تحت مسمى المغرب النافع (المحور الأطلسي والسهول الفلاحية والمنجمية) والمغرب غير النافع (المناطق الجبلية والواحية)، لم يكن مجرد تمييز جغرافي، بل تقسيماً وظيفياً لخدمة ما سماه الباحث الفرنسي جون فرانسوا ترون Jean- François Troin اقتصاد الاستنزاف. ورغم مساعي ما بعد الاستقلال، تعمقت هذه الفجوة الهيكلية بشكل حاد خلال ثمانينيات القرن الماضي إثر تطبيق برنامج التقويم الهيكلي (PAS) انطلاقاً من سنة 1983، والذي فرض انسحاباً تدريجياً للدولة من الاستثمار العمومي وتقليصاً حاداً للنفقات الاجتماعية في الهوامش. وهو الوضع المتأزم الذي وثقه التقرير الشهير للبنك الدولي الصادر سنة 1995 حول الفقر والتكيف والنمو في المغرب، والذي كشف عن أرقام صادمة بخصوص الفوارق المجالية والاجتماعية؛ مما شكل رجة سياسية دفعت أعلى سلطة في البلاد آنذاك للتحذير مما عُرف بـ السكتة القلبية، وشكلت منطلقاً لمحاولة إعادة النظر في السياسات الاجتماعية والترابية.

الاجتماعية والتربائية. لقد كانت الغاية من هذه الهندسة الدستورية والقانونية هي جعل الجماعات الترابية فضاءات ديمقراطية للإنجاز، قادرة على صياغة مخططات تنموية مندمجة تستجيب للحاجيات الحقيقية للساكنة، باعتبار أن اللامركزية تشكل النموذج الأمثل للحكامة الترابية في تدبير الموارد وتقليص هوة الفقر.

غير أن القراءة التحليلية للمعطيات الرقمية، وتحديدًا نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، تكشف عن مفارقة مؤسساتية ومجالية صادمة تسقط أسطورة التنمية المحلية التلقائية وتؤكد محدودية الأثر السوسيو اقتصادي لهذا التراكم القانوني. فبلغة الأرقام، يعيش المجال المغربي حالة من الاختناق الديمغرافي والتركز الاقتصادي الحاد، حيث أبانت المعطيات الإحصائية الرسمية عن تركيز أزيد من 71.1 في المائة من إجمالي الساكنة الوطنية في خمس جهات فقط¹.

إن هذا التركيز المجالي المهول على امتداد المحور الأطلسي وبعض الحواضر الكبرى لا يعكس مجرد دينامية ديمغرافية طبيعية، بل يترجم فشلاً ذريعاً للسياسات العمومية المرتبطة بإعداد التراب الوطني والتنمية الجهوية في خلق أقطاب نمو موازية وجاذبة. ولم يكن هذا الاستقطاب الحضري نتاجاً لدينامية اقتصادية محضة، بل أسهم الإجهاد المائي وتداعيات التغير المناخي، مصحوباً بسياسات زراعية مستنزفة، في تغذية تيارات الهجرة المناخية التي ضاعفت من الضغط على الشبكة الحضرية وأفرغت المجال القروي من طاقاته². والأخطر من ذلك، أن هذا الخلل في التوزيع المجالي يترافق مع تعمق غير مسبوق لمظاهر الهشاشة في الهوامش الترابية، حيث تشير التقارير المواكبة إلى ارتفاع مؤشر الفقر متعدد الأبعاد بحوالي 4.6 نقاط خلال العقد الأخير، مما يؤكد تزايد الطابع القروي لظواهر الفقر والهشاشة، وتحول تريفيف الفقر³ إلى معضلة هيكلية مستعصية.

ولا تتوقف مظاهر هذا النزيف المجالي عند حدود المؤشرات الديمغرافية، بل تمتد لتشمل البنية الخدمائية، لتفرز واقعا يتسم بالتمييز المجالي الذي يمس جوهر الحقوق الاجتماعية. ففي قطاع التعليم، يستفحل التفاوت بشكل بنيوي متأثراً بضعف تزويد المدارس القروية بالوسائل والتجهيزات الضرورية ومحدودية ربطها بشبكة الإنترنت، مما يكرس تفاوتاً عميقاً بين تعليم حضري آخذ في التحسن، تتجلى أبرز مظاهره في الطابع الحضري لنموذج المدرسة الرائدة، وبين تعليم من الدرجة الثانية بالعالم القروي⁴. ولا يقل الوضع خطورة في القطاع الصحي الذي يجسد أقصى درجات التفاوت، حيث تشير المعطيات إلى تباين مهول في الخريطة الصحية؛ إذ لا يتجاوز معدل الكثافة الطبية طبيباً واحداً لكل عشرة آلاف نسمة في المناطق القروية، مقابل حوالي 8.7 أطباء كمتوسط وطني. وتتفاقم هذه الوضعية لتنتج ظاهرة العزلة الصحية، بالنظر إلى أن أكثر من 55 في المائة من الساكنة القروية تضطر لقطع

1- المندوبية السامية للتخطيط. (2024). السكان القانونيون للمملكة المغربية: نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024. الرباط: المملكة المغربية.

2- البنك الدولي. (2022). تقرير المناخ والتنمية الخاص بالمغرب (CCDR). واشنطن: مجموعة البنك الدولي.

3- يُحيل مفهوم "تريفيف الفقر" (Ruralisation de la pauvreté) في الأدبيات السوسولوجية والاقتصادية إلى تلك السيورة الهيكلية التي تتركز بموجبها ظواهر الفقر، والهشاشة، والإقصاء الاجتماعي بشكل حاد ومكثف داخل المجالات القروية والجبلية مقارنة بالمراكز الحضرية. ولا يقتصر هذا المفهوم على المقاربة النقدية الكلاسيكية المرتبطة بضعف الدخل الفردي، بل يتسع ليشمل الفقر متعدد الأبعاد، المتمثل في الحرمان الشديد من البنيات التحتية الأساسية، وضعف جودة الخدمات العمومية (كالصحة والتعليم)، وتكريس العزلة المجالية.

4- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. (2021). مدرسة العدالة الاجتماعية: مساهمة في التفكير حول النموذج التنموي. الرباط: المملكة المغربية.

مسافات تتجاوز خمسة كيلومترات للوصول إلى أقرب خدمة صحية أساسية¹، مما يفرغ مقولة العدالة المجالية من محتواها الإنجازي ويحولها إلى مجرد سقف معياري يفتقد للتجسيد المادي.

وتجد هذه المفارقة الصارخة تفسيرها العلمي والسياسي في القصور الهيكلي للفاعل الترابي المنتخب واصطدام النصوص القانونية بواقع الممارسة السياسية المحلية. فالنخب المحلية التي أنيطت بها مسؤولية قيادة ورش اللامركزية وتنزيل برامج التنمية، أظهرت في الغالب الأعم افتقاراً فادحاً للرؤية الترابية التنموية المندمجة، وظلت أسيرة لنمط تفكير تقليدي يغلب الحسابات الانتخابية الظرفية القصيرة الأمد ويخضع لسطوة المنطق الزبوني. لقد أدى هذا الاستلاب الانتخابي، مصحوباً بضعف بنيوي في الكفاءات التدييرية والقدرات الترافعية، إلى إفراغ المقاربة اللامركزية من حمولتها، حيث تحولت المجالس المنتخبة إلى مجرد فضاءات لتصريف الميزانيات وفق مقاربات تجزيئية.

وإلى جانب هذا القصور المحلي، غاب ترتيب المسؤوليات عن إخفاق برامج استراتيجية سابقة رصدت لها آليات استثنائية، كبرنامج محاربة الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي الممتد بين سنتي 2017 و2023، والذي خصص له غلاف مالي ضخّم ناهز 50 مليار درهم، دون أن يخضع لتقييم شامل وموضوعي يقيس أثره الفعلي على تقليص الخصائص البنيوي. يثبت هذا الوضع المركب أن نقل السلطة وتفويض الاختصاصات، أو حتى ضخ الاعتمادات المالية، لا يؤدي تلقائياً إلى خلق دينامية تنموية في غياب كفاءة مؤسساتية، بل يساهم موضوعياً في إعادة إنتاج الاختلالات وتكريس التفاوتات².

وأمام حالة الانسداد المؤسساتي الواضح والإخفاق التدييري الترابي في تحقيق مقاصد التنمية المستدامة، برزت الضرورة القصوى لتغيير باراديفم التدخل العمومي. إن استمرار ترك المجال للتنافس الانتخابي الحر وللمبادرات المحلية المشتتة لم يعد خياراً مقبولاً أمام ضغط المؤشرات الرقمية التي تنذر بتعمق الهوة بين مجالات التراب الوطني، مما جعل تدخل الدولة المركزي وتوليها القيادة أمراً حتمياً تفرضه مسؤولياتها السيادية في الحفاظ على التماسك السوسيو مجالي.

وتكتسب أطروحة عودة الدولة أو انتقالها نحو نموذج الدولة الضابطة³ مشروعيتها العملية والتوجيهية من الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لعيد العرش، والذي حتم اعتماد مقاربة ترابية تركز على أربع أولويات كبرى تشمل التشغيل، والخدمات الاجتماعية الأساسية، والتأهيل الترابي، والتديير المستدام للموارد المائية. فالدولة بما تمتلكه من استقلالية نسبية عن الضغوط الانتخابية المحلية الدقيقة، وبما تتوفر عليه من أجهزة

1- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2020). تقرير الخدمات الصحية الأساسية: نحو ولوج منصف ومعمم. الرباط، ص. 45-52.

2- المجلس الأعلى للحسابات. (2023). التقرير السنوي برسم 2022-2023. الرباط، ص. 85 - 88.

3- يستند هذا التحول المفاهيمي والعملي إلى أدبيات "عودة الدولة" (Le retour de l'État) التي قطعت مع مقولات تراجع الدولة أو نهاية الدولة التي سادت إبان الحقبة النيولبرالية والتقويم الهيكلي. وتستمد هذه الفكرة مرجعيتها النظرية من الأعمال التأسيسية لتيار "المؤسساتية الجديدة" (Néo-institutionnalisme). وتحديداً الأطروحة المرجعية لثيدا سكوكبول (Theda Skocpol) وبيتر إيفانز في كتابهما إعادة الدولة إلى الواجهة (1985)؛ حيث يتم التأكيد على مفهوم الاستقلالية النسبية للدولة (L'autonomie relative de l'État). والذي يمنح أجهزتها البيروقراطية العقلانية (بالمعنى الفيبري) القدرة على التخطيط الاستراتيجي والتعالي عن جماعات المصالح والضغوط الانتخابية المحلية الضيقة. وفي هذا النسق، فإن انتقال الدولة إلى نموذج "الدولة الضابطة" أو "الاستراتيجية" (L'État régulateur / stratège)، حسب توصيف جياندومينيكو ماجون (G. Majone)، لا يعني العودة إلى المركزية الخائفة، بل يعني اضطلاع المركز بدور "العقل الاستراتيجي" الضامن للتماسك المجالي (Cohésion territoriale). والمتدخل الإلزامي لتصحيح إخفاقات السوق ومحدودية الفاعلين اللامركزيين في تديير الأزمات الهيكلية الكبرى كالإجهاد المائي والهشاشة الاجتماعية.

بيروقراطية وتقنية تراكم خبرات عالية، تبدو الفاعل الوحيد القادر على فرض رؤية شمولية، وتوجيه الاستثمارات الكبرى بفعالية، وتوحيد الجهود لتصحيح الاختلالات الهيكلية التي عجزت هندسة التفويض اللامركزي عن معالجتها.

غير أن هذا التسويغ الموضوعي لعودة الدولة كضرورة وظيفية لتصحيح الاختلالات المجالية، يضع التحليل أمام مأزق نقدي مزدوج يمس في جوهره أسئلة المشروعات والمسار الديمقراطي المحلي. فإذا كانت الإدارة المركزية تبرر امتدادها التدييري استناداً إلى مشروعية الإنجاز وفعالية الأداء التقني لضمان الحق في التنمية وتجاوز أعطاب اللامركزية، فإن هذا النزوع نحو التمركز يهدد بشكل مباشر بتقويض المشروعية التمثيلية التي يجسدها الفاعل الترابي المنتخب، مما يعيد إلى الواجهة ذلك التدافع البنيوي المعقد بين العقلانية التكنوقراطية للإدارة المركزية وحرية الاختيار الديمقراطي للمواطنين.

إن التوجه نحو الاعتماد المفرط على البيروقراطية وأجهزة السلطة لتوجيه هندسة التنمية المجالية، قد يفضي موضوعياً إلى إفراغ المبدأ الدستوري المتعلق بالتدبير الحر من حمولته السياسية، محولاً المجالس المنتخبة إلى هياكل شكلية وأدوات للمناولة الإدارية الفاقدة لاستقلالية القرار. وهنا يبرز تساؤل إشكالي عميق حول مدى إمكانية تغليب الفعالية التنموية وسرعة الإنجاز التقني على حساب المكتسبات المؤسساتية للديمقراطية المحلية. إن هذا التوتر الحاد بين حتمية الضبط التنموي ورهان الاستقلالية الديمقراطية، وما يفرضه من اختلال في توازن السلطة داخل المجال الترابي، يشكل المدخل السوسولوجي والسياسي الأبرز للتحليل النقدي لمشروع الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية، باعتباره التجسيد العملي والمحك المؤسساتي لاختبار حدود هذا التدخل المركزي القوي، وهو ما يستدعي إخضاعه للتشريح والمساءلة المعمقة ضمن المحور الثاني.

2. الجيل الجديد للبرامج الترابية: بين فعالية الهندسة المركزية وتقليص مساحة الديمقراطية المحلية.

يشكل إطلاق الجيل الجديد لبرامج التنمية الترابية استجابة مؤسساتية متسارعة لواقع الانقسام المجالي، حيث تبلورت معالم هذه الهندسة الجديدة في سياق سياسي وتدييري استثنائي أعقب التوجيهات الملكية بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لعيد العرش.

لقد شكل هذا الخطاب مرجعية توجيهية حاسمة للقطع مع التراكمات السلبية لمغرب السرعةتين. من خلال تحديد أربع أولويات كبرى تركز على التشغيل، وتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية، والتأهيل الترابي، والتدبير المستدام للموارد المائية¹. وفي تفاعل سريع مع هذه التوجيهات، برز تحول استراتيجي في قيادة الفعل التنموي تجلّى في استعادة وزارة الداخلية لدورها المحوري كفاعل فوق حكومي، وهو ما تأكد من خلال ترؤس الوزير المكلف بالقطاع لاجتماع استثنائي للحكومة، وإصدار دورية توجيهية في منتصف غشت 2025 تؤسس لمنهجية جديدة تستند بالأساس على وثيقة النموذج التنموي الجديد كمرجعية عابرة للزمن السياسي، متجاوزة بذلك الاعتماد الحصري على البرامج الحكومية أو المخططات القطاعية الكلاسيكية².

ولضمان الفعالية الإنجازية لهذا التصور، تم إقرار هندسة مالية وإدارية غير مسبوقه ضمن مقتضيات قانون المالية لسنة 2026. وتجسد هذا التحول في تعبئة مصادر تمويلية ضخمة عبر آليتين رئيسيتين: أولهما، بناءً على توجيهات المذكرة التقديمية لمشروع قانون المالية، توجيه نفقات الحساب الخصوصي المتعلق بحصة الجماعات

1- الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لعيد العرش بتاريخ 29 يوليوز 2025

2- وزارة الداخلية. (15 غشت 2025). دورية وزارية رقم 1300 حول إعداد جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة. الرباط: المملكة المغربية.

الترايبية من الضريبة على القيمة المضافة لتمويل هذه البرامج المندمجة. وثانيهما، التحويل الهيكلي الذي أقرته صراحة المادة 16 من قانون المالية، والتي نصت على تغيير تسمية صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية ليصبح صندوق التنمية الترايبية المندمجة¹. وقد حُصص لهذا الصندوق، وفقاً للمعطيات التفصيلية الواردة في التقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة المرفق بالقانون، غلاف مالي استثنائي بلغ 20 مليار درهم، يتضمن سقفاً للنفقات يبلغ 5 مليارات درهم (برسم سنة 2026). وترخيصات في الالتزام بقيمة 15 مليار درهم للسنوات المقبلة².

ولعل المنعطف الأبرز في هذه الهندسة المالية، والذي بررته المذكرة التقديمية بضرورة ضمان الالتقائية وسرعة التنفيذ، يتمثل في إسناد مسؤولية الأمر بالصرف لوزير الداخلية بدلاً من رئيس الحكومة. وهو التعديل الذي يعكس إرادة واضحة لمركزة القرار المالي والتنمية بيد الإدارة الترايبية، بما تمتلكه من شبكة ممتدة وخبرة في قيادة المشاريع المهيكلّة، لتجاوز البطء البيروقراطي والسياسي الذي طبع المراحل السابقة.

غير أن إخضاع هذا المسار للتحليل النقدي يكشف عن ارتدادات عميقة ومقلقة على البناء المؤسسي للحكامة الترايبية، حيث تنذر هذه المنهجية بانحرافات بنيوية تمس جوهر الخيار الديمقراطي اللامركزي. يتجلى المآزق الأول في بروز نزوع واضح نحو الأقلية على حساب الجهوية المتقدمة³. فرغم التنصيص النظري على مراعاة الخيار الجهوي، أفضت الترتيبات العملية واللقاءات التشاورية التي قادها العمال خلال الربع الأخير من سنة 2025 إلى تكريس الإقليم كإطار ترايبى مفضل للتوزيع والمندمجة والمشاريع. إن هذا الارتداد نحو المستوى الإقليمي، وإن كان يبرر بهاجس القرب وتسهيل التنسيق الميداني، فإنه يفرغ المؤسسة الجهوية من عمقها الاستراتيجي كقاطرة للتنمية، ويهدد بإعادة إنتاج التفاوتات داخل الجهة الواحدة بين مراكزها وهوامشها.

ويبرز المآزق الثاني في الإخلال الصارخ بمبدأ التوازن بين مستويات اللاتمرکز الإداري واللامركزية الترايبية. فالترتيبات المتعلقة بصياغة وتنفيذ الجيل الجديد من البرامج تتدرج ضمن مسار عملي لنزع الصلاحيات التديبيرية من الهيئات المنتخبة لصالح بنيات اللاتمرکز، وتحديد الوحدات الترايبية لوزارة الداخلية. لقد تحولت سلطة العامل والوالي من موقع التنسيق والمواكبة والمراقبة الإدارية التي أقرها دستور 2011 ومرسوم اللاتمرکز لسنة 2018، إلى موقع تنفيذي مباشر يتحكم في دورة إعداد المشاريع وهندستها المالية. هذا الوضع يطرح إشكالية دستورية وقانونية تتمثل في إحداث نمط جديد من المخططات الترايبية الموازية، غير المؤطرة بالنصوص التنظيمية للجماعات الترايبية، مما يشكل تجاوزاً صريحاً للمبادئ المعيارية الناضجة للعلاقة بين الدولة والمجالس الترايبية، وفي مقدمتها مبدأ التصريح ومبدأ التدبير الحر.

أما المآزق الثالث والأكثر تأثيراً على المسار الديمقراطي، فيتمثل في تبخيس الأدوار التنموية للمجالس المنتخبة وتحويلها إلى مجرد ملحقات تمويلية وهيئات استشارية شكلية. ففي الوقت الذي تم فيه تقليص الحيز

1- قانون المالية لسنة 2026، الرباط: المملكة المغربية.

2- التقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة (الوثيقة المرفقة بقانون المالية 2026).

3- يُستمد هذا المعطى الميداني من الرصد المباشر للدينامية الإدارية التي أعقبت صدور الدورية الوزارية (رقم 1300) في غشت 2025. فخلال الربع الأخير من سنة 2025 (وتحديداً شهر نونبر)، تمركزت الانطلاقة الفعلية لجيل جديد من برامج التنمية الترايبية المندمجة بشكل حصري داخل مقرات العمالات والأقاليم، وتحت الإشراف المباشر للعمال، لتأسيس بنك المشاريع عبر ورشات موضوعاتية إقليمية ضيقة (الماء، التشغيل، البنيات التحتية، الصحة...). هذا التنزيل الميداني يتقاطع مع الملاحظات النقدية المتواترة لتقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (CESE) حول مسار اللامركزية، والتي طالما حذرت من هيمنة النزوع الإقليمي المدعوم بتقل السلطة الترايبية (العامل)، والذي غالباً ما يتم تبريره بهاجس القرب وسرعة التنفيذ والضبط الميداني، مما يؤدي موضوعياً إلى إضعاف الدور التخطيطي والاستراتيجي لمجالس "الجهات"، وتفرغ رهان الجهوية المتقدمة من محتواه المؤسسي.

الزمني المخصّص للمشاورات، مما أفرغ مشاركة المنتخبين من أي تأثير فعلي في تحديد الأولويات، تم إلزام الجماعات الترابية بضخ مساهمات مالية إلزامية لتمويل المشاريع الجديدة.

إن هذا الاستنزاف المزدوج لموارد الجماعات المحلية لصالح برامج تتحكم فيها السلطة المركزية، يجد من استقلاليتها المالية ويقوض قدرتها على إجراء برامج عملها الذاتية. وتتقاطع هذه الممارسة التدييرية مع توجه غير معلن لنزع التسييس عن التنمية الترابية، حيث يتم تغليب المنطق التكنوقراطي الصارم على حساب التداول الديمقراطي والمحاسبة السياسية، مما يؤدي في المحصلة النهائية إلى تحويل الديمقراطية المحلية إلى مجرد أداة للمناولة الإدارية، ويضعنا أمام معادلة صعبة تضحي بالبناء المؤسساتي اللامركزي بمبرر الفعالية الإنجازية والضبط التتموي السريع.

خاتمة

بناء على ما سبق، يظهر أن إشكالية العدالة المجالية بالمغرب تتجاوز حدود التفاوتات الجغرافية لتعبر عن أزمة البناء المؤسساتي للحكامة الترابية. لقد أظهر التشخيص بناء على المؤشرات السوسيو-اقتصادية والديمقراطية أن الرهان الدستوري والسياسي على اللامركزية والجهوية المتقدمة، رغم نبيل مقاصده وإطاره المعياري المتقدم، قد اصطدم بمحدودية الفاعل الترابي المنتخب. فالقصور في بلورة رؤية تنموية مندمجة، والارتهاق للحسابات الانتخابية الضيقة، ساهما في إعادة إنتاج الاختلالات وتعميق الهشاشة وتربيف الفقر، مما جعل من التفاوت المجالي أزمة هيكلية مستعصية تسائل جدوى التفويض اللامركزي في صيغته الحالية.

وأمام حالة الاستعصاء والانسداد التدييري التي طبعت أداء المجالس المنتخبة، استثمرت الدولة المركزية هذه الإخفاقات والإشكالات التتموية المتراكمة كمسوغ موضوعي لإعادة إحكام قبضتها على المجال، وإرساء آليات الضبط الترابي من جديد. وفي هذا السياق، لم يأت مشروع الجيل الجديد لبرامج التنمية الترابية المندمجة كمجرد استجابة طارئة لإنقاذ المجالات المتضررة، بل شكل انعطافة استراتيجية تترجم عودة الدولة للتراب.

غير أن هذا التحول نحو المركزية التدييرية، بقدر ما يقدم مسوغات عملية لتصحيح بوصلة التنمية وسرعة الإنجاز، فإنه يضع المسار الديمقراطي المحلي أمام مأزق حقيقي. فالنزوع نحو الأقلّمة، والإخلال بالتوازن لصالح سلطات اللاتمركز، وإلزام المجالس المنتخبة بأدوار تمويلية شبه قسرية مجردة من سلطة التقرير الفعلي، ينذر بإفراغ المبدأ الدستوري المتعلق بـالتدبير الحر من محتواه السياسي والمؤسساتي، وتحويل الديمقراطية المحلية إلى مجرد أداة للمناولة الإدارية.

وفي الختام، تضعنا هذه الدينامية أمام إشكالات فائقة التعقيد، تشكل أرضية مفتوحة للبحث: كيف يمكن للمغرب أن يحقق التوازن الدقيق بين حتمية الضبط التتموي والفعالية الإنجازية التي تفرضها المركزية الجديدة من جهة، وبين صيانة المكتسبات الديمقراطية المحلية وضمان استقلالية القرار الترابي من جهة أخرى؟ إن الإجابة على هذا التساؤل الإشكالي ترتبها بعمد قدرة الدولة على تأطير تدخلها السيادي دون تهميش المؤسسات المنتخبة، وصولاً إلى إرساء تعاقد ترابي حقيقي ومتوازن يزواج بين نجاعة التدخل التكنوقراطي ومشروعية التمثيل الديمقراطي.

لائحة المراجع:

أولاً : الوثائق الرسمية والقانونية والخطب الملكية

- الخطاب السامي لجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لعيد العرش، بتاريخ 29 يوليو 2025.
- وزارة الاقتصاد والمالية. (2025) التقرير حول الحسابات الخصوصية للخزينة (الوثيقة المرفقة بقانون المالية لسنة 2026). الرباط: المملكة المغربية.
- وزارة الداخلية. (15 غشت 2025) دورية وزارية رقم 1300 حول إعداد جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة. الرباط: المملكة المغربية.

ثانياً : تقارير المؤسسات الوطنية والدولية

- البنك الدولي (1995) الفقر والتكيف والنمو في المغرب. واشنطن: مجموعة البنك الدولي.
- البنك الدولي (2022) تقرير المناخ والتنمية الخاص بالمغرب (CCDR). واشنطن: مجموعة البنك الدولي.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (2021) مدرسة العدالة الاجتماعية: مساهمة في التفكير حول النموذج التنموي. الرباط: المملكة المغربية.
- المجلس الأعلى للحسابات (2023). التقرير السنوي برسم 2022-2023. الرباط: المملكة المغربية.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2020). تقرير الخدمات الصحية الأساسية: نحو ولوج منصف ومعمم. الرباط: المملكة المغربية.
- المندوبية السامية للتخطيط (. (2024) السكان القانونيون للمملكة المغربية: نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024. الرباط: المملكة المغربية.
- المندوبية السامية للتخطيط. (2024) ب الإحصاء العام للسكان والسكنى: الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان (دجنبر 2024). الرباط: المملكة المغربية.

ثالثاً : الكتب

- رولز، جون (2011). نظرية العدالة (ترجمة ليلي الطويل). دمشق: الهيئة السورية العامة للكتاب

رابعاً : المراجع باللغات الأجنبية

- Bourdieu, P. (1993). « Effets de lieu », in *La Misère du monde*. Paris: Éditions du Seuil, pp. 159- 167.
- Evans, P. B., Rueschemeyer, D., & Skocpol, T. (Eds.). (1985). *Bringing the State Back In*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Lefebvre, H. (1974). *La production de l'espace*. Paris: Éditions Anthropos.

خامساً : المقالات الرقمية ومواقع الإنترنت

- المعهد المغربي لتحليل السياسات 9 فبراير 2026 "كيف نتجاوز «مغرب السرعةين»؟". شوهده بتاريخ 21 أبريل 2026، من الرابط <https://mipa.institute/?p=12971&lang=ar>